



جدول الأعمال

يتشرف مجلس إدارة صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 4" بدعوة السادة مالكي وحدات الصندوق لحضور اجتماع الجمعية العامة (الاجتماع الأول) المزمع عقده بمشيئة الله يوم الخميس 18 جمادى الأولى 1448هـ الموافق 29 أكتوبر 2026م في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً ، وستكون المشاركة في الاجتماع عبر الاتصال المرئي والمسموع باستخدام تطبيق "زوم" (Zoom)، وذلك للتصويت على بند جدول الأعمال التالي:

#	الموضوع
1	تمديد مدة الصندوق لفترة سنة إضافية تنتهي في 31 ديسمبر 2027م، قابلة للتمديد لفترة سنة إضافية أخرى تنتهي في 31 ديسمبر 2028م، بحسب الخطة التصحيحية المقترحة من قبل مدير الصندوق.

ملاحظات:

- في حال جاءت نتائج التصويت على تمديد مدة الصندوق بعدم الموافقة، فإن مدير الصندوق سيتبع طريقة البيع الفوري للأصول المتبقية بالصندوق ليحقق بذلك بيع ما يلزم من أصول الصندوق لتصفيته خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، بحيث يستهدف مدير الصندوق ألا تتجاوز فترة التصفية ستة أشهر من تاريخ انتهاء الصندوق وبما لا يتعارض مع مصالح مالكي الوحدات.
- في حال عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الاجتماع الأول لمالكي وحدات صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 4" والبالغ ما نسبته 25% من قيمة رأس مال الصندوق، فإنه سيتم الدعوة لعقد اجتماع ثانٍ؛ وذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الاجتماع الأول وقبل التاريخ المقرر لانعقاد الاجتماع الثاني بخمسة أيام، وبعد الاجتماع الثاني صحيحاً أيأ كانت نسبة الوحدات الممثلة في الاجتماع.
- يجوز لكل مالك وحدات تعيين وكيل له لتمثيله في اجتماع مالكي الوحدات.
- يجوز لكل مالك وحدات الإدلاء بصوت واحد في اجتماع مالكي الوحدات عن كل وحدة يمتلكها وقت الاجتماع.

إشعار قانوني

هذه الوثيقة صادرة من "الخبر المالية" وهي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية للأنشطة الآتية: التعامل، وإدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق، والترتيب، وتقديم المشورة، والحفظ في أعمال الأوراق المالية بترخيص رقم 07074-37 وسجل تجاري 4030177445، مقرها الرئيسي طريق المدينة المنورة، ص. ب. 128289 جدة 21362 المملكة العربية السعودية. تقدم منتجات وحلول استثمارية مبتكرة متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية للمؤسسات والشركات والمستثمرين الأفراد. وهذه الوثيقة سرية بطبيعتها وبقتصر توزيعها على نخبة من المستثمرين المؤهلين. فإذا تلقت هذه الوثيقة بالخطأ، نأمل منك تجاهل محتوياتها وإعادتها إلى "الخبر المالية" أو إتلافها. ولا تتحمل "الخبر المالية" أي مسؤولية عن أي خسارة يمكن أن تنشأ عن استخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها أو يمكن أن ترتب فيما يتعلق بها. يمكن أن تملك "الخبر المالية" أو شركاتها الشقيقة أو الصناديق الاستثمارية التي تديرها "الخبر المالية" أو شركاتها الشقيقة أوراقاً مالية أو أن تشارك في تقديم خدمات استشارية لواحدة أو أكثر من الشركات المشار إليها آنفاً. لا تتحمل هيئة السوق المالية أي مسؤولية عن محتويات هذه الوثيقة، ولا تقدم أي إقرار فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنشأ عن أي جزء من هذه الوثيقة أو يمكن أن يتم تكديدها نتيجة الاعتماد على أي جزء من هذه الوثيقة.